ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Researcher: Saba Khairi Abdullah
University of Mosul, College of Political Science

Prof. Dr. Salim Mutar Abdullah
University of Mosul, College of Political Science

Corresponding author E-mail:
sabaa.24psp4@student.uomosul.edu.iq

Keywords:
Liberal Theory
Constructivist Theory

ARTICLE INFO
Article history:
Received:
13 April 2025
Received in revised form:
27 April 2025
Accepted:
25 June 2025
Final Proofreading:
Available online:
28 June 2025
E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

The Theoretical Frameworks Illustrating International Alliances and National Interest

ABSTRACT:

This research delves into the theoretical frameworks elucidating the nexus between international alliances and national interest within the literature of international relations, employing a comparative review of Realist, Liberal, and Constructivist perspectives. Realism interprets alliances as rational responses to an anarchic and threat-laden international environment, wherein national interest is defined through the lens of power and security considerations. Conversely, Liberalism views alliances as instruments for achieving cooperative gains within an institutional framework, while Constructivism links alliance behavior to identities and social norms that shape a state's perception of its national interest. This study aims to evaluate the explanatory power of these theories in accounting for alliances in light of evolving patterns of national interests and the external conduct of states.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

الأطر النظرية المفسرة للتحالفات والمصلحة الوطنية

الباحث صبا خيري عبد الله/جامعة الموصل/كُلية العلوم السياسية/الموصل/العِراق
أ.د. سالم مطر عبدالله/جامعة الموصل/كُلية العلوم السياسية/الموصل/العِراق

المُلخّص

يُناقش البحث الأطر النظرية المفسّرة للعلاقة بين التحالفات الدولية والمصلحة الوطنية في أدبيات العلاقات الدولية، من خلال مراجعة مقارنة للنظرية الواقعية، الليبرالية، والبنائية. تفسر النظرية الواقعية التحالفات بوصفها

استجابات عقلانية لبيئة دولية تتسم بالفوضى والتهديدات، إذ تُعرّف المصلحة الوطنية في ضوء اعتبارات القوة والأمن. في المقابل، تنظر الليبرالية إلى التحالف كأداة لتحقيق مكاسب تعاونية في إطار مؤسسي، بينما تربط البنائية سلوك التحالف بالهويات والمعايير الاجتماعية التي تشكل إدراك الدولة لمصلحتها الوطنية. يهدف البحث إلى تقييم قدرة هذه النظريات على تفسير التحالفات في ضوء تغيّر أنماط المصالح الوطنية والسلوك الخارجي للدول.

الكلِمات المفتاحية: التحالفات، المصلحة الوطنية، النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، النظرية البنائية.

المُقدِمة

يمثل فهم طبيعة التحالفات الدولية وآليات تشكّلها مدخلاً أساسياً لتحليل سلوك الدول في النظام الدولي، لاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الجيوسياسية العالمية. وتُعد العلاقة بين التحالفات والمصلحة الوطنية من الموضوعات المركزية في حقل العلاقات الدولية، لما تنطوي عليه من أبعاد نظرية وتحليلية تمس جوهر عملية صنع القرار الخارجي وتوجيه السياسات الأمنية والعسكرية للدول. إذ إن تحديد العوامل التي تدفع الدول إلى بناء تحالفات أو الانسحاب منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإدراكها لأولوياتها الوطنية وتقديراتها لمصالحها الحيوية.

تزداد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى التحديات الراهنة التي تواجه النظام الدولي، والتي أعادت إلى الواجهة تساؤلات جوهرية حول كيفية تفسير سلوك الدول ضمن ترتيبات تحالفية متغيرة، تتجاوز أحياناً الأطر التقليدية للولاء والتوازن. وقد أسهمت الأدبيات النظرية في العلاقات الدولية في تقديم مجموعة من التفسيرات التي تحاول الإحاطة بهذه العلاقة، إلا أن تعدد هذه الأطر وتباين منطلقاتها يحتم إجراء قراءة تحليلية نقدية لها، لفهم حدودها التفسيرية ومواضع تلاقيها أو تعارضها.

اولاً: اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في جانبين:

١- الأهمية العلمية: تتمثل في بيان معرفة تأثير الأطر النظرية لبناء التحالفات والمصلحة الوطنية في سلوك الدول، فضلاً عن معرفة التباين بين الأطر النظرية لكل من المصلحة الوطنية والتحالفات.

٢- الأهمية العملية: تركز على معرفة تحكم المصلحة الوطنية والتحالفات في تفسير البيئة الامنية الدولية المتغيرة وفقاً لتلك المصالح، فضلاً عن توجيه السياسة الخارجية بما يتواءم مع النظام الدولي.

ثانياً: مشكلة البحث: تتعدد الأطر النظرية في تفسير مفهومي المصلحة الوطنية والتحالفات الدولية، إلا أن هذا التعدد يثير إشكالية تتعلق بمدى ترابط هذين المفهومين نظرياً، وحدود قدرة تلك الأطر على تفسير سلوك الدول في ضوء العلاقة بين المصلحة والتحالف. وعليه، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: "كيف تفسر

الأطر النظرية المصلحة الوطنية، وكيف ينعكس هذا التفسير على فهم التحالفات الدولية في سياق النظام الدولي المعاصر"؟ ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية اهمها:

-هل تسعى الدول الى بناء تحالفات وفقاً لمصالحها الوطنية؟

- كيف تتباين الأطر النظرية المفسرة للمصلحة الوطنية والتحالفات؟

ثالثاً: فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها: "ان اختلاف الأطر النظرية في تفسير المصلحة الوطنية، يؤدي إلى تباين في تفسير طبيعة التحالفات الدولية ودوافعها وأهدافها، مما يعني أن فهم التحالفات الدولية يتحدد وفقاً للمنظور الذي تُصاغ من خلاله المصلحة الوطنية.

رابعاً: اهداف البحث: يهدف البحث الى:

١- دراسة الأطر النظرية التي تناولت العلاقة بين التحالفات والمصلحة الوطنية، من خلال تحليل بنيتها المفاهيمية.

٢- رصد الأسس المعرفية التي انطلقت منها، بما يسهم في بلورة تصور أكثر تكاملاً لفهم سلوك الدول في سياقات التحالف، ويفتح المجال أمام مقاربات بحثية أعمق تستجيب لتعقيدات النظام الدولي المعاصر.

خامساً: منهج البحث: اعتمد البحث على مناهج الآتية:

١- المنهج التحليلي: يعد أحد مناهج البحث العلمي، التي تعمل على اعادة تفكيك المفاهيم الاساسية وتوضيح ابعادها باسلوب متعمق، بالمقابل فإن اللجوء الى هذا المنهج بدافع تفسير الأطر النظرية للمصلحة الوطنية والتحالفات.

٢-المنهج المقارن: يعتمد على دراسة اوجه المقارنة بين الظواهر، إذ يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين الأطر النظرية للمصلحة الوطنية والتحالفات.

سادساً: تقسيم البحث: بناءً على ما طرحته المشكلة البحثية وفرضيتها والمناهج المعتمدة تم تقسيم البحث على مطلبين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

تضمن المطلب الاول، الأطر النظرية المفسرة للمصلحة الوطنية، بينما خص الثاني: الأطر النظرية المفسرة لبناء التحالفات.

المطلب الاول: الأطر النظرية المفسرة للمصلحة الوطنية:

تعد المصلحة الوطنية مفهوماً محورياً في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، إذ تمثل الاهداف والقيم الأساسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها وحمايتها في إطار تفاعلاتها الدولية، ولتفسير هذا المفهوم طرحت عدة

مداخل نظرية تُعنى بفهم طبيعة المصلحة الوطنية، وطرق صياغتها وتأثيرها في توجهات الدول وسياساتها الخارجية.

وتوفر هذه الأطر النظرية رؤى متباينة حول مفهوم المصلحة الوطنية، وتساهم ايضاً في ايضاح كيفية تباين استراتيجيات الدول في الساحة الدولية تبعاً لاختلاف الأطر الفكرية والمرجعيات التي تعتمدها كل دولة في تحديد مصالحها الجوهرية، وعليه سيخصص هذا المطلب لتوضيح ذلك.

تعد النظرية الواقعية من أقدم النظريات في دراسة العلاقات الدولية، وَعَدّت المصلحة الوطنية والأمن الوطني والاقليمي أولوية من اولويات الدولة على اعتبار أن الطابع المميز للعلاقات الدولية في تعاملها هو التنافس والصراع، فالدول تهتم بزيادة قوتها المادية والعسكرية من اجل التفرد بالقوة في مقابل الدول الاخرى وتحقيق المصلحة، للوصول الى الهيمنة والزعامة والمحافظة عليها[١].

فقد تناول مصطلح المصلحة الوطنية مؤسس المدرسة الواقعية "هانز مورجنثاو" في كتابه "السياسة بين الأمم"؛ إذ يرى ان الدولة هي الوحدة الاساسية، إنّ لم تكن الوحدة الوحيدة ذات السيادة في النظام الدولي، وأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة الوطنية، وطالما العالم مقسم الى دول ذات سيادة، فإن الحد الادنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب ان يكون الحفاظ على بقائها[٢].

يشير اصحاب النظرية الواقعية الى امكانية معرفة سلوك الدولة والتنبؤ بعلاقاتها الدولية من خلال ادراك لمصالحها الوطنية، باعتبار المصالح هي الدافع الرئيس للدولة لممارسة نشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي؛ كون السياسية الخارجية للدول تستند في بدايتها الى المصلحة الوطنية، ومن ثم فتعد المصلحة الوطنية هي الأساس الذي ترتكز عليه توجهات العلاقات الدولية الخارجية[٣].

يفترض الواقعيون أن الدولة القومية، كوحدة سياسية منظمة هي الوحدة الاساسية لتحليل العلاقات الدولية والسياسة العالمية، فوفقاً لمنظور الواقعية التقليدية تسعى الدولة دون الفواعل الاخرى مثل منظمات وأفراد وجماعات؛ الى تعزيز المصلحة الوطنية الخاصة بها التي ترتبط بشكل اساسي بالاعتبارات الأمنية والسياسية، فضلاً عن إن هذا الاتجاه يتجاهل الافراد والمجموعات الفرعية والائتلافات داخل الدول والذين يمتلكون مصالح ليست سياسية بالضرورة ولكن غالبا ما تكون اقتصادية، كما ان لديهم دافعا كبيرا لمتابعة هذه المصالح[٤].

فلكل دولة من دول العالم لها مجموعة من المصالح القومية، يمكن اجمالها في ثلاثة مصالح رئيسة:[٥]

١- مصلحة البقاء: وهي المصلحة الاساسية للدولة، وتعني أن تبقى مستمرة ماديا ولا يتم الغاؤها.

٢- مصلحة تعظيم القوة العسكرية: وهي الاداة عسكرية، وهي اداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الاعداء.

٣- مصلحة تعظيم القوة السياسية: يركز اهتمامها بالبعد الاقتصادي والتجاري للعلاقات القائمة بين الدول، لأن ذلك يعد الأساس المادي التي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

وعليه فإنه في حالة عدم الانسجام بين تغيرات المصلحة والقوة، ليس من المستبعد أن تؤدي احداهما دور المحددة والمقيدّة لتصرفات الاخرى، إذ يتغير دور كلاهما تبعاً للإطار العام الذي يحصل ضمنه هذا التحديد[٦].

لذلك تسعى الدول للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال في الوقت الذي تبقى فيه على تنافسها؛ ضمن حدود طاقتها لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول، وتشكل مجموعة هذه الاهداف المصلحة القومية للدولة، ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعنية حجم القوة التي ستنفقها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين، لذلك وفقا "لمورجنثاو" فإن المصلحة القومية يجب أن تحدد في الوسط بين المصلحة تحت القومية وهي المصلحة الداخلية وبين المصلحة فوق القومية أي المصالح العالمية والكونية، وهي تُعد عوائق أمام المصلحة القومية الحقيقة[٧].

يرى مؤسس المدرسة الواقعية "هانز مورجنشاور" بأن المصلحة هي التي تقرر العمل السياسي في أي فترة معينة، كونها تركز على المضمون السياسي والثقافي الذي تصاغ به السياسة الخارجية، ووحدة المصلحة هي أوثق صلة بين الدول والافراد، ويضيف بأن العلاقة القائمة على أساس الوحدة بين الدول تدفع الى الابتعاد عن المصالح المتضاربة، وعليه فإن الوحدة بين الدول ستتأثر بمؤثرات خارجية وداخلية مما سينعكس ذلك على النظام الدولي ويولد ازمات[٨].

وأما الواقعية الجديدة التي جاء بها "كينث والتز" هي امتداد للنظرية الواقعية التقليدية المعتمدة اساساً على ثنائية "القوة والمصلحة" في تفسيرها للعلاقات الدولية، فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة، فضلاً عن ذلك يرى بأن مستوى التحليل الاساسي هو النظام الدولي، ويتميز بالفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول، بذلك قسمت هذه النظرية الى تيارين وهما: الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون[٩].

ايضا يرى "والتز" ان المصلحة الوطنية هي انتاج لهيكل النظام الدولي وليس شيئا يمثل المسؤولية الشخصية للقادة السياسيين وادارتهم، أي: تعد المصلحة الوطنية المبدأ الذي يسيطر على تصرفات الدول وان القادة السياسين هم ملزمين بتنفيذ تلك التصرفات[١٠].

وعليه ينظر الى بنية النظام الدولي على أنه متغير متداخل بين أفعال الدول ونواياها والنتائج المرتبة عليها؛ وذلك لأنه لا يوجد قوة عظمى عالمية لمنع تكرار الصراعات بين الدول، عندما يجتمع غياب حكومة عالمية والطابع الذاتي للدول تصبح الدول حرة في متابعة مصالحها الوطنية الخاصة بالمقابل تكون غير آمنه الى الابد وذلك لأن الحرب يمكن ان تندلع في اي وقت، ومن ثم فإن الهيكل السياسي الدولي ينشأ من الاجراءات العفوية

للدول ذات المصلحة الذاتية التي تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية الانانية، ولكن بمجرد تشكيله، يقيد النظام الدولي الجهات الفاعلة أي الدول(١١).

ترى الواقعية الجديدة بأنه ليس هنالك رؤية للتعاون بين الدول وذلك لأن كل دولة تعطي الاولوية لمصالحها، فهي تسعى للحصول على أكثر مما يحصل عليه الآخرون، أي: اضعاف فرصة التعاون في النظام الدولي، لذلك يرى الواقعيون الجدد أن افضل اسلوب لحماية الأمن الوطني للدول هو استخدام القوة والامكانات العسكرية لردع العدو(١٢).

نستنتج من ذلك أن الواقعية التقليدية تركز على مصلحة الدولة التي تتحقق من خلال القوة؛ فالدول التي تمتلك قوة تستطيع ان تهيمن على العالم بينما الواقعية الجديدة ركزت على بنية النظام الدولي إذ يعد الوسيلة الوحيد الى تفهم سلوك الدول.

ثانيا: المصلحة الوطنية وفق النظرية الليبرالية:

تعد النظرية الليبرالية ثاني أهم واقدم النظريات في العلاقات الدولية، إذ يرى الليبراليون أن المصالح متعددة ومتغيرة، لأن القيم التي يحملها الافراد وعلاقات القوة بين الجماعات تتطور مع الوقت، ومن ثم فإن مصالح كل من الافراد والدول تتحدد عن طريق مجموعة كبيرة ومتغيرة من الشروط المحلية والدولية، بذلك ترفض الليبرالية فكرة انسجام المصالح بين الافراد والجماعات في المجتمع، كونها تعد المجتمع أنه وحدة تحليل رئيسية وان السياسية تمثل التنافس بين المصالح المنظمة(١٣).

تفترض النظرية الليبرالية أن الافراد غالباً ما تحركهم المصلحة الذاتية، وتعدهم افضل حَكم لما تتطلبه تلك المصلحة، تعد الليبرالية الجانب المادي المتمثل بالمصلحة يتحقق عن طريق التبادلات التجارية، ما يحفظ مصلحة الجميع، بينما تتدخل السياسية عندما لايمكن تلبية المصالح على اساس المنافع المتبادلة، ومن ثم يصبح جانب كبير مما تعنيه السياسة يتمثل في تجميع المصالح الفردية والتوافق بينها(١٤).

ويرى الليبراليون بأنه يمكن الوصول الى التعاون الدولي في ظل سيادة الفوضى العالمية، من خلال عدم التركيز على الدولة كفاعل واحد في النظام الدولي؛ كون التمسك بالسيادة المطلقة، والتركيز على الدولة يؤدي الى زيادة الفوضى في العالم، لذلك ترى الليبرالية ان الفوضى الدولية يمكن أن تقل أو تنعدم تقريباً؛ عند قيام الدول بفرض مجموعة من القيود على توجهاتها، لتعمل جميعها في إطار مؤسسي يتمتع بسلطة فوق القومية(١٥).

كما يرى الليبراليون أنه لا يمكن تحقيق المصلحة بآليات الحرب أو التهديد؛ بل على العكس تسعى الدول الى تحقيق مصالحها من خلال وسائل سلمية متمثلة بالطرق الدبلوماسية والمنظمات، بذلك فإن التركيز على الدول ومصالحها وقوتها متغيرات ظرفية مؤقتة، فضلاً عن أن هنالك اشكال للمصالح طويلة الأمد تظهر بشكل واضح

من خلال التعاون في ظل المؤسسات الدولية، كون تلك المؤسسات تعمل على البحث عن سبل التعاون في العلاقات الدولية(١٦).

وعليه فإن النظرية الليبرالية قائمة على أساس التعاون بين الدول وأن القانون الدولي هو الاطار الحاكم لسلوك الدول، ومن ثم تسعى الى تعظيم قوتها(١٧).

بينما تركز الليبرالية الجديدة على دور الانظمة الدولية في مساعدة الدول لتحقيق المصلحة العامة، فضلاً عن ذلك إعتماد رواد هذه النظرية على الجانب الاقتصادي الذي يرتبط بالاستثمار في الدول الاقليمية التي تحدها المصلحة الوطنية(١٨).

لذلك فإن الليبرالية الجديدة قائمة على أساس التعاون الدولي، فإنها تتفق مع النظرية الواقعية الجديدة التي تتمركز حول الدولة التي ترى الدولة بأنها جهة فاعلة وذات تعظيم المنفعة وايضاً تسيطر على الشؤون العالمية، مع ذلك يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحدة ذات اهداف محددة، ويفترض على الدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الاولويات التي تخدم مصلحتها الذاتية، فضلاً عن أن الحصول على المنافع الجماعية من خلال تبادل المعلومات والتفاعل بين الافراد الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية(١٩).

كما ترى الليبرالية الجديدة أن طريق السلام قائم على أساس التفاعلات في كل مجالات الحياة، هذه العناصر مترابطة ضمن الاعتماد المتبادل، إذ يتأثر كل الفاعلين بكل تحول أو تغيير يحدث في العوامل أو الفواعل إلاخرى، وهو أمر يعزز التعاون الدولي استجابة للتحديات المتنامية، بذلك ركز الليبراليون الجدد على أن القوة الاقتصادية وليس القوة العسكرية هي التي تؤدي دوراً في تحديد مراتب قوة الدول(٢٠).

إن عقلانية الدول تُلزم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الاطراف الاخرى، إذ تؤمن بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح، كما أن الليبرالية الجديدة لاتهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المؤسسية على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي، بذلك فإن زيادة إلاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول في مختلف المجالات تعد هي المدخل الرئيس لليبرالية الجديدة(٢١).

ثالثا: المصلحة الوطنية وفق النظرية البنائية:

ظهرت النظرية البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات من القرن العشرين كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وكان "نيكولاس أونوف"، اول من استخدم المصطلح في كتابه "عالم من صنعنا"، إذ ركز على انتقاد الواقعية البنيوية؛ فقد اكدت النظرية البنائية على كيفية نشوء الافكار والهويات، وترى بأن المصلحة الوطنية تتفاعل من خلال عمليات اجتماعية تاريخية، ومن ثم فإن الخطاب السياسي السائد في المجتمع يعكس المعتقدات والمصالح(٢٢).

يرى الباحث الامريكي "الكسندر ويندت" بأن المفاهيم الذاتية الموجهة نحو الأمن لمصلحة الدولة لا تنتج من الحالة النظامية للفوضى بل ان الفوضى هي ما تصنعه الدول، بمعنى ان الفوضى هي من صنع الدول وليست انتاج بيئة تفاعلية، وذلك لأن مصالح الدول والهويات التي تعتمد عليها هذه المصالح لا تعتمد فقط على بنية النظام ولكن أيضاً على المعاني الجماعية التي تشكل الهياكل التي تهدف الى تنظم عمل الدولة وعليه يرى ويندت بأن عمل الدولة هو لتفسير البنية المكونة بين الاشخاص للهويات والمصالح الدول [٢٣].

وعليه فإن المفهوم الاساسي للنظرية البنائية في السياسية الدولية قائم على اساس الهوية، فقبل أن تحدد الدول كيفية الدفاع عن مصالحها بالوسائل المادية والدبلوماسية المتاحة، يجب عليها اولاً: السعي لفهم طبيعة هذه المصالح في المجتمع الدولي، وذلك من خلال التفاعل بين الاعضاء الآخرين لهذا المجتمع وثانياً: العمل على تطوير انتماءاتهم الهوياتية[٢٤].

يرى البنائيون بأن الافكار الجماعية تؤثر في متغيرين حاسمين وهما: مصالح الدولة والافكار حول فاعلية الوسائل المختلفة لتحقيق هذه المصالح، وعليه فإن الافكار الجماعية تمثل التوقعات المشتركة للسلوك الذي يحملها الفاعلون ذو صلة في السياسة الخارجية، وذلك لأنه يفترض أن مصلحة السياسة الخارجية للجهات الفاعلة ذات الصلة في السياسة الخارجية لا تحددها مواقفها الخاصة في عملية صنع السياسات، بل من خلال طريقة مشتركة للتفكير في مصالح الدولة والاساليب لتحقيقها وهذا لا يعني أن جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في جميع الاوقات لديها مصالح محددة بشكل مماثل، إلا انها في بعض القضايا يتغلب الفهم المشترك على المصالح الخاصة للجهات الفاعلة ذات الصلة في السياسة الخارجية[٢٥].

نخلص مما سبق أن نظريات العلاقات الدولية تنظر الى المصلحة الوطنية من عدة جوانب، من حيث التشابه: فإن النظريات تركز على جانب القوة سواء في ظل بيئة تنافسية اوتعاونية لتحقيق مصالحها الوطنية، الى جانب ذلك فإنها تسعى الى فهم سلوك الدولة من خلال تأثير بنية النظام الدولي على الدول، فضلاً عن اعتمادها على السوق المشتركة في العلاقات الدولية.

أما من حيث الاختلاف؛ فإن النظريات تختلف بحسب تفسيرها للمصلحة الوطنية، فالواقعية التقليدية تختلف عن الواقعية الجديدة إذ ترى بأن الدولة فاعل اساسي اناني وعقلاني يعزز بقاء وقوته في ظل بيئة فوضوية، اما الاختلاف بين الليبرالية التقليدية والليبرالية الجديدة، تركز على أن بنية النظام الدولي قائمة على اساس التعاون لتحقيق مصالح المشتركة من خلال المؤسسات الدولية.

المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة للتحالفات:

يشكل تفسير التحالفات بين الدول محوراً اساسياً في دراسة العلاقات الدولية، وقد تطورت عدة مداخل نظرية لتفسير أسباب نشوء التحالفات، وأهدافها ودورها في تعزيز المصلحة الوطنية، وهذه الأطر تعنى بفهم الدوافع المختلفة التي تقود الدول الى بناء تحالفات سواء لتعزيز أمنها أم تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، إذ تساعد هذه الأطر النظرية في تقديم فهم شامل للعوامل المحركة للتحالفات بين الدول، وتتيح تحليلاً معمقاً للأبعاد المختلفة التي يؤثر في توجهات الدول في بناء تحالفات ضمن الأطر الاقليمية والدولية، وعليه سيتم في هذا المطلب تناول الأطر النظرية المفسرة لبناء التحالفات فيما يأتي:

اولا: بناء التحالفات وفق النظرية الواقعية:

تعد التحالفات ضمن اهتمام منظري المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، إذ يرى الواقعيون التقليديون بأن الفوضى هي التي تسود في النظام الدولي وذلك لعدم وجود سلطة سيادية يمكنها من فرض وتطبيق القانون على الدول، لكن في ذات الوقت ترى بأن من الصعوبة اقامة حكومة عالمية حقيقية، لأن الدول لن تتخلى عن سيادتها الى هئية دولية، لذلك لتجنب الحرب تلجأ الى اقامة تحالفات ولتحقيق توازن القوة[٢٦].

يفسر" هانز مورجنثاو" أحد مؤسسين النظرية الواقعية بأن السياسة الدولية هي صراع من اجل القوة مهما اختلفت اهداف السياسة الدولية، إذ اشار الى ان القوة العظمى تقودها من قبل قادة لديهم قدرة قوية للسيطرة على منافسيهم من الدول، إذ إن بقاء الدول قائم على اساس قدراتها المادية التي تعمل على زيادة تلك القدرات من خلال التحالف مع دول اخرى[٢٧].

كذلك ترى النظرية الواقعية بأن التحالفات بين الدول تزيد من القدرة على ممارسة القوة إلا انها لم تدعُ الى وجود اعتماد متبادل أو ولاء بين الدول المتحالفة[٢٨]، وأن السبل الوحيدة لحماية الدول وضمان بقاءها هو إلاتجاه نحو تحقيق التوازن، سواءً داخلياً المتمثل بالتوجه نحو التنمية وبناء الدول قدراتها الداخلية أو بتحقيق توازن خارجي عن طريق التحالفات، فالدول الصغرى لا سبيل لديها إلا التحالف مع قوة كبرى توفر لها إلامن وحمايتها من الدول القوية[٢٩].

استناد الى ذلك ترى النظرية الواقعية بأن استمرار التحالفات مرتبط بأنسجامها مع المصالح، وذلك لأن التناقض في المصالح بين الدول هو أمر حتمي، مما يدفع الى النزاع ومن ثم فإن في مرحلة معينة سيحدث تلاقي للمصالح مما يدفع الى قيام تحالفات بين الدول[٣٠].

تدرك النظرية الواقعية أن تضارب المصالح القومية للدول اعضاء التحالف يكون مدعاة لتفككه، إذ ترى أن قيام التحالفات وتماسكها واستمرارها مرهون بمدى تطابق مصالح واهداف المتحالفين، وكذلك الدور المرسوم لها

بارادتها الذاتية او من قوى خارجية عالمية، وعليه فإن وجود المصالح الحيوية، واهداف مشتركة، وادوار استراتيجية متطابقة تدفع الى الحاجة لقيام التحالفات(٣١).

أما الواقعية الجديدة التي جاء بها "كينث والتز" فركزت على أن عدم تناسق القوة لا يكفي لشرح استمرارية التحالف، إذ يرى أن نظرية توازن التهديد وليس القوة هي المحرك الأساسي وراء تشكيل التحالف، وعليه يرى بأن القوة المهيمنة لا توازن الدول دائما(٣٢).

كما يرى "والتز" بأن في النظام الدولي تعمل الدول على زيادة أمنها أو تنظيمها مع الدول الاخرى بهدف تشكيل التحالفات موازنة لها ضد الدول القوية الصاعدة، فالدول تحاول ان تعيد توازنها ولا يتوقع من الدول ان تتحالف وتتبع الاقوى من خلال اسلوب المسايرة؛ وذلك بغية زيادة قوتها والسيطرة على الآخرين(٣٣).

تعمل الواقعية الجديدة على تقوية وتعزيز العلاقات بين الدول المتحالفة؛ وذلك بهدف ايجاد حالة الردع الداخلي لأعضاء التحالف الذي تؤدي الى عدم تعارض مصالحهم، والى عدم انتهاك عضو لمصالح الآخر، وذلك من خلال تعهدات تحدد حرية تفاعل الحلفاء، ومن ثم الوصول الى حالة من التحكم والسيطرة بين المتحالفين من خلال الحفاظ على أمن الحليف من نشاطات حليف آخر، قد تشكل تلك النشاطات خطر على مصالح الحليف(٣٤).

وكذلك النظرية الواقعية الجديدة تشير الى أن التعاون يتحقق من خلال ملاءمة توازن القوى الناتجة عن التغيرات في توزيع القوة؛ إذ يتم التمييز بين الاصدقاء والاعداء من خلال الحساب الاستراتيجي القائم على متطلبات السياسية الواقعية وضرورات توازن القوى، نظراً لأن هذه النظرية تهتم بالقدرات فقط وليس النوايا، فإن الواقعيين الجدد يركزون على الحلفاء وليس الشركاء او الاصدقاء، كما يزعم "والتز" فإن مصلحة الدولة قائمة على اساس العمل وتنشأ متطلبات السياسة من المنافسة غير المنظمة بين الدول؛ يمكن للحسابات القائمة على هذه المتطلبات اكتشاف السياسات التي ستؤدي الى نتائج افضل(٣٥).

نستنتج من ذلك بأن النظرية الواقعية التقليدية ركزت على جانب القوة وان بقاء التحالف يرتبط بمدى قوة الدول، بينما الواقعية الجديدة على العكس من ذلك ترى بأن بقاء التحالف مرتبط بمدى تحقيق توازن، لأنها ركزت على قدرات وليس النوايا، الى جانب تركيزها على القوة النسبية وليس المطلقة.

ثانيا: بناء التحالفات وفق النظرية الليبرالية:

ترى النظرية الليبرالية بأن البيئة الدولية هي ليست بيئة حرب، إنما هي بيئة يتحقق فيها التعاون والمصالح المشتركة، لاسيما في المجال الاقتصادي على الرغم من النزاعات، كما ترى هذه النظرية ان الدعوة الى العمل بشكل تعاوني ضمن مؤسسات النظام تخفف من احتمالية الاستخدام المفاجئ للقوة، كما ان هيمنة القوى

الكبرى لم تكن من خلال ادوات القوة الصلبة فحسب بل هنالك وجه آخر للقوة من خلال القوة الناعمة، يمكن للدول تحقيق اهدافها من خلالها دون اللجوء الى القوة الصلبة(٣٦).

يركز انصار المدرسة الليبرالية التقليدية على الدور الذي تؤديه المؤسسات والمنظمات الدولية في تحقيق التعاون والأمن بين الدول من اجل مواجهة التهديدات المشتركة التي تواجه المجتمع الدولي، فالتعاون هو الخيار العقلاني لحل المشكلات وحماية المصالح في ظل نظام دولي فوضوي، وربطوا انصار الليبرالية بين أمن الدول وبين المصالح، كون التهديدات لم تقتصر على الدول فقط بل اصبحت موجهة للافراد والجماعات، الامر الذي يدفع لدخول في تحالفات تعاونية (٣٧).

يعتقد الليبراليون بأن الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، كون الاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، بذلك غالباً ما تفضل الدول التجارة على الحروب وذلك لتطوير اقتصادها وتحقيق المكاسب من خلال التبادل بين الدول لتصبح أكثر تعاون(٣٨).

كما ترى المدرسة الليبرالية التقليدية أن خير الطرق لتحقيق التعاون الاقليمي وتفسير العلاقات والتفاعلات الاقليمية هو انتهاج سلوكيات المتمثلة بالتكامل الاقليمي، وذلك عن طريق بناء مؤسسات دولية أو اقليمية تكون قادرة على كبح جماح الدول التوسعية في أي اقليم، ومن ثم فإن قيام الموسسات بنوع من تدفق وتوافر المعلومات عن باقي الدول المجاورة، الامر الذي يتيح للدول التقليل من الشعور بمثابة رادع أمام القوى العدوانية الاخرى ومنعها من التعدي على الدول الضعيفة(٣٩).

وعليه تتجه الدول الى تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، ولن يكون لديها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب، إذ ان تفاعلات مصالحها بشكل يجعل قرار الحرب صعباً، وذلك استناداً على امرين:(٤٠)

١- إن طبيعة المصالح الناجمة عن الاعتماد المتبادل قد نمت الى حجم يفوق بكثير مكاسب الحرب.

٢- إن الدول التي افادت من هذا الاعتماد والترابط سيجعل من قرار الحرب مكلفاً وغير عملي.

وفي هذا السياق يرى "ستيفن والت" بأن النظرية الليبرالية التقليدية تحظى بنفوذ كبير، فيما يتعلق بالاسواق العالمية، والمنظمات غير الحكومية، والانتشار السريع للتكنولوجيا، وهذا ساهم في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكرية الى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي(٤١).

ويرى الليبراليين التقليديين بأن الاحلاف تعد احد الاساليب التي من خلالها يمكن التعامل مع مشاكل الأمن الجماعي؛ وذلك لأن مشاركة الدول في علاقات تعاونية على نطاق واسع هو عملية مربحة للجميع، إذ يكون تحقيق الحد الاقصى من المنافع الاجمالية للاطراف كافة هو الغاية التي تسعى الدول لتحقيقها وليس تحقيق

المكاسب النسبية الاعلى مقارنة بالدول الاخرى، بمعنى ليس من الضرورة أن تكون الاحلاف مؤقتة انما تصبح دائمة وذات اهمية كبيرة بالنسبة لأعضائها(٤٢).

يعد الليبراليون التحالفات هي وسيلة فعالة للتعاون مع فائدة اخرى تتمثل في تقليل مخاطر الصراع، إذ يمكن توسيع التعاون من خلال مجالات عديده تعمل على تغيير الاهداف الاولية للتحالف، مما يؤدي الى تطور التحالف نفسه، ومن ثم فإنه يمكن أن تتحول الانظمة الدولية، حتى عندما تكون في البداية على شكل تحالف عسكري، الى واحدة من أفضل وسائل الدولة لتحقيق مصالحها(٤٣).

فيما ركزت الليبرالية الجديدة التي جاء بها "روبرت كيوهان وجوزيف ناي" على ان العالم اعتمد شكل جديد يجمع بين استقرارية التعاون الدولي مع الاخذ باهمية القوة والمصالح الذاتية، بمعنى تسعى الى دعم نشاطات المنظمات الدولية والتعاون بين الدول وذلك للحفاظ على قوة وهيمنة دولة معينة(٤٤).

وترى النظرية الليبرالية الجديدة أن استقرار النظام الدولي يبدأ من المجتمعات المحلية، إذ تتحول الجماعات المكونة لهذه المجتمعات الى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على آليات الاقتصادية والسياسية بدلاً من القوة في التعبير عن الحاجات والاهداف، ومن ثم تصبح الديمقراطية هي احدى الطرق السلمية للتعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الاخرى بدلا من الاعتماد على القوة(٤٥).

كما ترى النظرية الليبرالية الجديدة، إنه في ظل غياب التهديد بالانتقام، قد يتوفر لدى الدول دوافع اخرى للامتثال الى قواعد ومبادئ واجراءات الحلف التي تنتمي الى عضويته، وذلك عندما تشعر بالقلق حيال موقف معين، او عندما تدرك ان عدم وفائها بالتزاماتها تجاه الحلف سوف يضر بسمعتها الدولية، ومن ثم تدرك الدول ان من مصلحتها الذاتية التمتع بسمعة دولية جيدة(٤٦).

ووفق ذلك نخلص الى أن النظرية الليبرالية التقليدية تنظر الى التحالفات بأنها قائمة على اساس التعاون بين الدول لتحقيق التوازن، كون التحالفات تعد وسيلة لتعزيز المنافع بين الدول بينما الليبرالية الجديدة تركز على بناء التحالفات من خلال الاعتماد على الجانب الاقتصادي وذلك لتحقيق مكاسب مطلقة.

ثالثا: بناء التحالفات وفق النظرية البنائية:

يرى المفكر الامريكي"صمويل هنتغتون" أن النظام الدولي قائم على اساس الصراعات، وأن تلك الصراعات لن تكون بين الطبقات الاجتماعية أو بين جماعات اخرى محددة اقتصادياً او سياسية، انما ستكون بين الشعوب التي تنتمي الى كيانات ثقافية مختلفة، ومن ثم فإن العنف بين الدول والجماعات التي تنتمي الى حضارات مختلفة يحمل معه امكانية التصعيد تدفع الدول وجماعات من تلك الحضارات لدعم الدول المجاورة(٤٧).

وقد حدد "الكسندر ويندت" أبرز رواد المدرسة البنائية، بأن تفسير القوة المادية لا يمكن ان يكون بمعزل عن الهوية الاجتماعية، لذلك دعا الى أن أي قوة مادية يجب ان تفهم في سياق التاريخ وإلافكار والتفاعلات إلاجتماعية المتبادلة(٤٨).

ترى النظرية البنائية ان التحالفات والعلاقة بين الدول قائمة على أساس استجابات بين الافراد والروابط الاجتماعية بين الحلفاء، ومن ثم فإن الروابط إلاجتماعية المتبادلة في مجتمع أمني مشترك تشكل شروط المفاوضات الثنائية(٤٩).

كما يجادل انصار النظرية البنائية أن الدول تميل الى التعاون مع بعضها البعض عندما يطغى عليها وجود بعض القيم والمعايير والافكار وتتشابه طبيعة الابنية الاجتماعية المتمثلة بنظام الحكم والثقافة واللغة المشتركة، إذ تعتقد الدول بأن هذه السمات المشتركة فيما بينها تقيدها عن انتهاج سلوكيات عدائية او ان تدفعها الى انتهاك حقوق الانسان، بل على العكس من ذلك فإن هذه السمات تجعل الدول متطور من خلال توافق قيمي وفكري تدفعها الى التعاون(٥٠).

كما ترى البنائية بأن مصالح الدول وهويتها متداخلة، وانها تشكلت من خلال التفاعلات السابقة مع الدول الاخرى، فضلاً عن التأثير المتبادل بين البنى والفواعل، وهذا يعني ان هوية الفاعل تؤثر في سلوكه، لذا فإن التاريخ والتحالفات والثقافات المشتركة كلها عوامل تجعل الدول العظمى لا تفكر في تهديد الدول الكبرى، ومن ثم تؤكد على أن هوية المنافس مهمة وليس فقط قدراته العسكرية والاقتصادية(٥١).

من جانب آخر ترى النظرية البنائية بأن سياسة الهوية داخل التحالفات تعمل على التضامن او الانقسامات بين الدول الاعضاء، إذ تعمل على استدامة التحالفات من خلال التركيز على الطبيعة المبنية اجتماعياً للهويات(٥٢).

كما يركز انصار النظرية البنائية على قضية مستقبل الدولة الاقليمية، ويرى ان تنامي الاتصالات العابرة للحدود وسوء القيم المدنية المشتركة؛ من شأنهما ان يضعف الولاءات الوطنية التقليدية، ويخلق اشكالا جديدة من الروابط والتجمعات السياسية، بذلك تركز هذه النظرية على دور المعايير، إذ يرون ان التصورات الراهنة في القانون الدولي والمبادئ المعيارية الأخرى قد قلصت دور فكرة السيادة، وغيرت من كونها سند شرعي لاستخدام القوة من جانب الدول(٥٣).

استناداً لذلك فإن التحالفات لديها القدرة على تشكيل هويات جماعية بين أعضائها، إذ يعتقد أن هذه الهوية الجماعية عامل مهم في استمرار التعاون داخل التحالفات ويكون للهوية دوراً رئيسياً في تكوين التحالف والحفاظ عليها(٥٤).

وفي هذا السياق فإن الاحلاف لا تتشكل بدافع الحفاظ على توازن القوى أو توازن التهديد؛ وانما تنشأ بغرض الرغبة في الحفاظ والدفاع عن القيم والمبادئ والمعايير والهوية المشتركة التي تتقاسمها مجموعة من الدول، ومن ثم فإنه ليس من الضرورة ان يؤدي اختفاء التهديد المشترك الى تفكك الحلف طالما بقيت تلك القيم والمبادئ ذات اهتمام من قبل اطرافها(٥٥).

وبناءً على ما سبق نستنتج، أن النظرية البنائية قائمة على أساس الهوية الاجتماعية، إذ يتم التركيز على القيم والمعايير الاجتماعية عند الدخول في تحالفات معينة وليس القوة كونها ترى بأن القوة هي عامل ثانوي لبناء التحالفات، كما انها تعمل على بناء هويات جماعية تتجاوز بها مصالح الدول، فضلاً عن ذلك فإن الدول التي تدخل في تحالفات سوف تكتسب معايير ومبادئ وهوية جماعية.

الخاتمة:

يتّضح من خلال هذا البحث أن مفهومي المصلحة الوطنية والتحالفات الدولية يُشكّلان ركيزتين أساسيتين في بنية النظرية السياسية للعلاقات الدولية، لما لهما من دور محوري في توجيه سلوك الدولة وتحديد موقعها ضمن التفاعلات الدولية.

تناول المحور الأول الأطر النظرية المفسّرة للمصلحة الوطنية، مبرزاً التباين في كيفية مقاربتها، إذ عدتها النظرية الواقعية تعبيراً عن متطلبات البقاء وتعظيم القوة، في حين رأت فيها النظرية الليبرالية نتاجاً لمصالح جماعية يمكن تحقيقها عبر التعاون والمؤسسات، بينما عدتها النظرية البنيوية نتاجاً لهويات الدولة وبنيتها المعرفية والثقافية. أما في المحور الثاني، فقد تم تناول الأطر النظرية المفسّرة للتحالفات الدولية، من منظور يبيّن أن التحالف ليس مجرّد تكتل سياسي أو أمني، بل هو انعكاس لنسق من التفاعلات التي تحكمها المصلحة، وتُعيد إنتاجها بنية النظام الدولي.

لقد أبرز التحليل أن العلاقة بين المصلحة الوطنية والتحالفات الدولية علاقة بنيوية وجدلية، بحيث لا يمكن فهم دوافع التحالفات دون الوقوف على المحددات النظرية للمصلحة الوطنية، كما أن تشكيل التحالفات وتغير أنماطها يرتبط ارتباطاً مباشراً بإعادة تعريف الدولة لمصالحها في سياق التغيرات الدولية. وهو ما يستدعي تجاوز القراءات الأحادية، وتبنّي مقاربات تركيبية تدمج بين الأطر التفسيرية المختلفة، بما يتيح قراءة أكثر دقة للسلوك الدولي، ويمنح الباحث أدوات تحليلية أكثر مرونة في مقاربة الظواهر المعقدة.

وبناءً على ذلك، فإن هذا البحث لا يكتفي بتقديم عرض مقارن للأطر النظرية، بل سعى إلى تأكيد ضرورة النظر إلى المفاهيم الكبرى في العلاقات الدولية كالمصلحة والتحالف من زوايا متعددة، وبما يعكس طبيعتها

الديناميكية، ويستوعب تعدد مستويات التحليل، من البنية الدولية، إلى وحدات الدولة، وصولاً إلى الفاعلين غير التقليديين. ووفقاً لذلك توصل البحث الى مجموعة من **الاستنتاجات**، اهمها:

١- ان بناء التحالفات قائم على اساس وجود قوة لتحقيق المصلحة الوطنية.

٢- بناء التحالفات مرتبط بالمصالح، إذ تتغير التحالفات وفقاً لتغير المصالح.

٣- بناء التحالفات والمصلحة الوطنية قائمة على اساس وجود تعاون اقتصادي.

٤- يسهم التحالف في تقارب الدول المتعارضة فيما بينها لتحقيق مصالحها واهدافها.

الهوامش والمصادر:

(١) محمود حسين ابو حوش، **التنافس الصيني الامريكي واثره على المنطقة العربية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣)، ص٤٨.

(٢) نقلا عن: احمد جلال محمود عبدو، "اثر الازمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي اسيا (العلاقات الصينية- الامريكية ٢٠١٦-٢٠٢٢: دراسة حالة)"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، مجلد٢، العدد٤، (القاهرة: جامعة السويس، كلية السياسة والاقتصاد، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٢٢)، ص١١٠.

(٣) سيف الدين تركي اخوارشيدة، **العلاقات الاردنية الاسرائيلية مابين السلام والصراع**، (عمان: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢)، ص٢٣.

(٤) منى أسامة، قراءة جديدة لتفسير الواقعية الكلاسيكية للاضطرابات العالمي، **تقرير منشور في مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة**، تاريخ النشر:٢١اذار ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع على الرابط: ١٤تشرين الثاني٢٠٢٤: نقلا عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://2u.pw/MBKvY0M6

(٥) جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، (الاسكندرية: دار الهدى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص٢٥.

(٦) ملحم قربان، **الواقعية السياسية**، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص٩٦.

(٧) نقلا عن: انور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٢٣٢.

(٨) هانز مورجنثا، **السياسية بين الامم الصراع من اجل السلطان والسلام**، ترجمة: خيري حماد، ج١، (القاهرة: الدار القومية للنشر والطباعة، ١٩٦٤)، ص٣١.

(٩) مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: ادارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص١٠٣.

(10) scott burchill, **the national Interest in International relations theory,** 1st.ed, (new york: university of nebraska press, 2005), p.43.

(11) ozer ciftci, **acomparative analysis of the national interest concept in theories of international relations,** yüksek lisans tezi olarak sunduğum, (türkiye: dokuz eylül universitesi, 2009),p.49.

(١٢) اشرف علام، **مشروع قناة البحرين والامن العربي**، (القاهرة: مجموعة النيل العربي، ٢٠٠٨)، ص١٠٣.

(١٣) سمر سحقي، **المصلحة الوطنية في السياسية إلامريكية تجاه اسرائيل بعد١١ سبتمبر ٢٠٠١**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٨)، ص٧١.

(١٤) جون س. درايزك و بوني هونيغ فيليكس، **دليل اكسفورد للنظريات السياسية**، ترجمة: بشير محمد الخضرا، (بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢)، ص٣٢

(١٥) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص ص٦١-٦٢.

(١٦) عبد اللطيف بوروبي، **تحول النظريات والافكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة منتوري- قسنطينة، كلية الحقوق، ٢٠٠٩)، ص١٥٠.

(١٧) نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (الدوحة: دار عقل للنشر والترجمة، ٢٠١٦)، ص٤٧.

(١٨) جون س.درايزك وبوني هونيغ فيليكس، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٩.

(١٩) تيم دان واخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٢٩٦.

(٢٠) يوسف الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٣)، ص٦٥.

(٢١) مالك محسن العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

(٢٢) ليندة سهل، **منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الاسرائيلية التركية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف–المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩)، ص٢١.

(23) Jutta weldes, constructing national Interest, **european journal of International,** vol.2, no.3, (london: kent state university, december 1996), p.279.

(٢٤) نجاة محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة**، (عمان: مركز الكتاب إلاكاديمي، ٢٠١٦)، ص ص ٥٧–٥٨.

(25) chistian thorun, **explaining change in russian foreign policy: the role ldeas in post-soviet russia's conduct towards the west**, (new york: palgrave macmillan, 2009), p.22.

(٢٦) فردوس محمد عبد الباقي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٢٧) نقلا عن: محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية القطرية في توازنات القوة الاقليمية**، (دبي: الدار الجامعي للكتب، ٢٠٢٢)، ص٣٠.

(٢٨) عادل عبد الصادق، **الفضاء الالكتروني والعلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق**، ط٣، (القاهرة: المركز العربي للابحاث الفضاء الالكتروني، ٢٠١٦)، ص٩٢.

(٢٩) احمد محمد ابو زيد، **الاخوة الاعداء: العلاقات اليمنية الخليجية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٢٣٧.

(٣٠) ضياء الدين محمود، **العلاقات المصرية الروسية وتأثيرها على قضايا الشرق الاوسط**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص٤٢.

(٣١) عبد الرحمن عادل احمد، **العلاقات الامريكية–التركية من التحالف الى التدهور**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣)، ص٦.

(32) may darwich, alliance politics in the post-2011 middle east: advancing theoretical and empirical perspectives, **mediterranean politics, ,** vol. 26, no. 5, (uk: university of birmingham, school of government, february 2021), p.638

(٣٣) نقلا عن: عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، الموازنة والمسايرة في العلاقات الدولية دراسة في نماذج التوازن الدولي، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٦٦، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢)، ص١٨٢.

(٣٤) خير سالم ذيابات، التحالفات في السياسة الخارجية الاردنية من منظور الواقعية الجديدة (١٩٤٦–٢٠١٨)، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد٤٧، العدد٤، (الاردن: جامعة اليرموك، ٢٠١٩)، ص ص٩٧–٩٨

(35) benjamin frankel(editor), **the origins of national interests**, 1st.ed,(britain: frankcass publishers, 2012), p.274.

(٣٦) محمود الرنتيسي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٣٧) ناجي محمد الهتاش مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٠–٧١.

(٣٨) محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي، **مجلة دفاتر السياسة القانون**، المجلد٨، العدد١٥، (الجزائر: جامعة محمد بوضيافة، حزيران/ يوليو٢٠١٦)، ص٢٥١.

(٣٩) احمد محمد ابو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد٢٢، العدد٤٤، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الاول/ ديسمبر٢٠١٢)، ص٥٤.

(٤٠) وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد٤٢، العدد١، (عمان: جامعة إلاردنية، شباط/ فبراير٢٠١٥)، ص ص١١٠-١١١.

(٤١) نقلاً عن: تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٣٣

(٤٢) محمد ابو بكر احمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦

(43) vincent hendrikx, **understanding the viabilbty of military alliances how the perspectives of interests and identity can explain why nato survived and seato failed,** master thesis,(Netherlands :radboud university nijmegen, faculty of management, 2015),p.18.

(٤٤) نقلاً عن: عبد الوهاب محمد خالد، **العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٢٤٤.

(٤٥) عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١١)، ص٩٥.

(٤٦) محمد ابو بكر احمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

(٤٧) صامويل هنتنجتون، **صِدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط٢، (نيويورك: مركز سيمون وشوستر، ١٩٩٦)، ص٤٦.

(٤٨) محمود الرنتيسي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(49) alexander cooley and hendrik spruyt, **contracting states sovereign transfers in international relations,** (usa: princeton university press, 2009), p.105.

(٥٠) محمد ابو بكر احمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(٥١) مروة فكري، **مدخل الى العلاقات الدولية ازمة العولمة وافاق العالمية**، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ٢٠٢١)، ص٢٤٨.

(52) shelley k smith, the role of Identity politics in alliances, **global journal of International relations,** Vol. 1 No.1, (new york: st lawrence university, March 2023) ,p.29.

(٥٣) احمد محمد وهبأن، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية دراسة تقويمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد٥٧، (اسيوط: جامعة اسيوط، كانون الاول/ ديسمبر٢٠١٤)، ص١٢.

(54) vincent hendrikx,op.cit.,p.21.

(٥٥) محمد ابو بكر احمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠